بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي حتى
زيد ذهب به فقوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ان في صحائف
اعمالهم ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان
متعلق بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست
محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع
انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها اي صحائف
موافق لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن
في صحائف اعمالهم مفعول فالرفع لازم على ان يكون
كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة والله اعلم

انه

انه فدليل ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما امر يجب عند الفاعل مع ان القراء اتفقوا في
على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان يحملوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فتشتت المصنف لما يحملوا الاخراج عنها
فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه
مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
في الزانية والزاني مبتدأ الموصول الذي فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط في المبتدأ كالجزاء
والفاء الواقع عليه مرتبط بالشرط لدلالة على سببية للجزاء
ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف

Copyright © King Saud University